

Distr.  
GENERAL

TD/B/COM.2/76  
6 February 2007

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية  
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك  
الدورة الحادية عشرة  
جنيف، ٨-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧

### استعراض سياسة الاستثمار في المغرب

#### خلاصة

#### مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد\*

ترمي استعراضات سياسة الاستثمار التي يقوم بها الأونكتاد إلى مساعدة البلدان على تحسين سياساتها الاستثمارية وتعريف الحكومات والقطاع الخاص الدولي بيئة الاستثمار في بلد بعينه. وتُدرس الاستعراضات في لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك التابعة للأونكتاد. وتُجري استعراضات سياسة الاستثمار تقييماً موضوعياً للإطار السياسي والتنظيمي والتنفيذي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية.

وقد أُجري استعراض سياسة الاستثمار في المغرب بناء على طلب الحكومة. وشاركت فرنسا في تمويل المشروع، وعُرضت مسودة أولى لاستعراض سياسة الاستثمار في حلقة عمل وطنية عُقدت في الرباط يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

\* قُدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه نظراً للتأخر في تجهيزها.

## المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	أولاً - اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره .....
٥	ثانياً - الإطار الاستثماري .....
١٣	ثالثاً - الآفاق الاستراتيجية .....
١٦	رابعاً - استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر في حفز النهوض والابتكار في المجال التكنولوجي ....
٢١	خامساً - الاستنتاجات والتوصيات .....

## أولاً - اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره

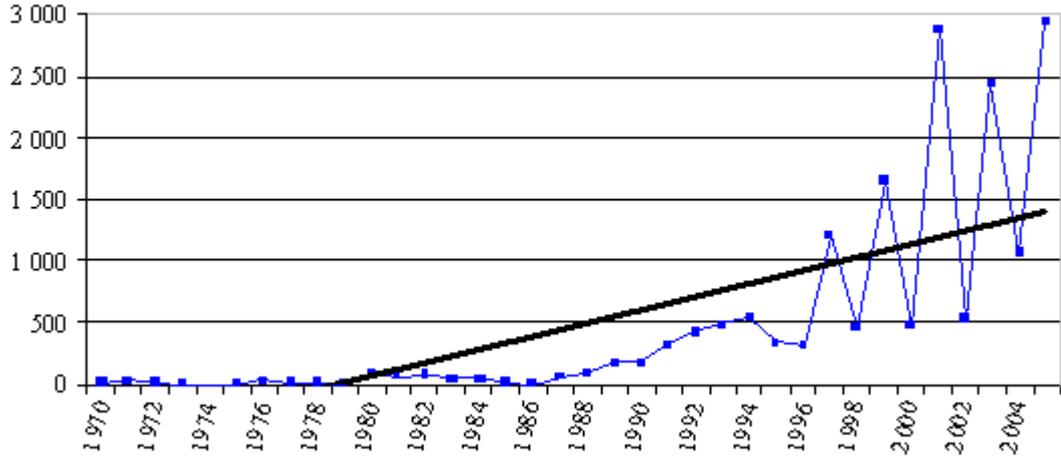
١- تنطلق قصة الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب من مجموعة إصلاحات اضطلعت بها الحكومة في الثمانينات من القرن الماضي وأسهمت في تحسين آفاق الاقتصاد الكلي للبلد. وشملت هذه الإصلاحات تحرير الاقتصاد وخصخصة عدد من المؤسسات المملوكة للدولة وتحديث القطاع المالي. ويمكن أن يُضاف إلى ذلك عددٌ من التدابير المتصلة بالاستثمار التي نُفذت خلال التسعينات من القرن الماضي، بما في ذلك اعتماد ميثاق للاستثمار واتخاذ تدابير للحماية وإبرام معاهدات استثمار ثنائية.

٢- وبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر ينمو منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي. ويُعزى جزء كبير من هذا النمو إلى عمليات الخصخصة التي بلغت قيمتها ٦,٤ مليارات دولار من أصل ١٠,٧ مليارات دولار، وهي قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة ما بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٣. وكانت اثنتان من كبرى العمليات في برنامج الخصخصة الناجح في المغرب هما بيع شركة اتصالات المغرب (Maroc Telecom) إلى شركة فيفندي يونيفرسال (Vivendi Universal) (٢,٧ مليار دولار) وبيع شركة التبغ (Régie des Tabacs) إلى شركة ألتاديس (Altadis) (١,٧ مليار دولار). بيد أنه سُجّلت تدفقات هامة من الاستثمار الأجنبي المباشر غير مرتبطة ببرامج الخصخصة، وهي تدفقات أدت إلى مستوى لا يُستهان به من نقل التكنولوجيا.

٣- وبين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ كان المغرب ثاني أهم مستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا وأول المستفيدين في منطقة المغرب العربي. وفي عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ سجّل مستويات قياسية، إذ بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة ١,٠٧ مليار دولار و ٢,٩٣ مليار دولار على التوالي. ولئن كانت التدفقات الوافدة متقلبة فإن نظرة واحدة إلى رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر تُظهر ما ترتب على تغيير اتجاه السياسة الاقتصادية المغربية من نتائج. ففي عام ١٩٨٩، بلغت نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام ٢٠٠٥ بلغت هذه النسبة ٤٤ في المائة. وفي السنوات الخمس الأخيرة اجتذب المغرب جانباً كبيراً من الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، وفي عام ٢٠٠٥ كان الوجهة الرابعة الأكثر شعبية بعد جنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا. إلا أن ٠,٧٢ في المائة فقط من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة سنوياً إلى المغرب هي عبارة عن إعادة استثمار. وقد يدل ذلك على وجود عوائق أمام الاستثمار ونقص الرعاية اللاحقة.

٤- وكانت أوروبا مصدراً لما نسبته ٩٠ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر، واستأثرت فرنسا وإسبانيا بنسبة هامة في إطار برنامج الخصخصة. إلا أن نمواً كبيراً طرأ مؤخراً على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من منطقة الخليج، ولا سيما في قطاعات النفط والسياحة والعمارة.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى المغرب ما بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٥  
(بملايين الدولارات)  
يشير الخط الأسود إلى الاتجاه



المصدر: الأونكتاد.

٥ وفي السنوات الخمس الأخيرة، اتجه معظم الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الاتصالات (٤٤ في المائة)، نتيجة التخصص بصفة رئيسية؛ وقطاع الصناعة التحويلية (٢٧ في المائة)، مع زيادة هامة في صناعة السيارات وصيانة الطائرات؛ والقطاع المصرفي نتيجة عمليات التخصص والشراء؛ وقطاع الخدمات وعلى رأسه السياحة؛ والموارد الطبيعية والصناعة البتروكيميائية.

٦- ويحظى الاستثمار الأجنبي المباشر بدعم الحكومة. فقد أنشأت صندوق الحسن الثاني، الممول جزئياً من إيرادات التخصص، للإسهام في المشاريع التي لها مصلحة خاصة فيها. كما وقعت اتفاقيتين تجاريتين بارزتين: اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (بدأ نفاذه في عام ٢٠٠٠) الذي يُنشئ منطقة للتجارة الحرة بحلول عام ٢٠١٠، واتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة (الذي بدأ نفاذه في عام ٢٠٠٦).

٧- وفيما يتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، حسّن هذا الاستثمار موقعه بالقياس إلى الاستثمار الإجمالي في المغرب، إذ ارتفع من نسبة قدرها ٦ في المائة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى ١٢,٧ في المائة في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٥، بلغ هذا الرقم ٢٢,١ في المائة، وهو رقم جيد مقارنةً بدول الجوار.

٨- وترى الحكومة أن التدفقات القوية لتحويلات العاملين، التي تقدّر بنسبة ٩ في المائة الناتج القومي الإجمالي، يمكن الاستفادة منها في مجال الاستثمار. ويمكن لصندوق الحسن الثاني أن يؤدي دوراً في تشجيع المغتربين على زيادة الاستثمار.

٩- وفي بيئة تتسم بارتفاع نسبة البطالة (أكثر من ١٢ في المائة)، كان للشركات عبر الوطنية دور في توفير فرص العمل (٨ ٠٠٠ فرصة عمل في عام ٢٠٠٣). واقرن ذلك بإنفاق كثيف على التدريب. وقطاع النسيج هو واحد من أكبر أصحاب العمل في المغرب، إنه أحدث في سنة ٢٠٠٥ وحدها ٢ ٥٠٠ فرصة عمل. وحفز الاستثمار الأجنبي المباشر على عمليات نقل إيجابية للدراية العملية والتكنولوجيا. وقد أقامت شركتنا ST Microelectronics وMatra Automobile مراكز بحث، وبنطوي قطاع الطيران على إمكانات نمو كبيرة.

#### الاستنتاجات

١٠- أسهمت الإصلاحات التي اضطلعت بها الحكومة في تدفق كميات كبيرة نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد. ويكمن التحدي في ضمان استمرار هذه التدفقات وإسهامها في المهدف الإنمائية للبلد. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، فإنها لا تزال متقلبة بسبب عمليات الخصخصة الكبيرة. إلا أن المغرب يتلقى أيضاً استثمارات كبيرة في مجالات غير مطروقة، وإن كانت الجهود المبذولة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر جهوداً استجابية لا استباقية. وكان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً، إذ أدى إلى إيجاد فرص عمل كثيرة، ونقل الدراية العملية والتكنولوجيا، وتدريب الموارد البشرية. إلا أن التدفقات الوافدة لا تزال متواضعة بالقياس إلى إمكانات الاستثمار. ولا بد من وضع استراتيجية لاستهداف المستثمرين بغية الاستجابة للقطاعات المحددة في مخطط الإقلاع.

### ثانياً - الإطار الاستثماري

١١- يعتبر المغرب الاستثمار الأجنبي المباشر أولوية من الأولويات. وقد اضطلع في السنوات الأخيرة بإصلاحات قانونية ومؤسسية وتنظيمية لتحسين مناخ الأعمال. وأحدثت حوافز تسري على المستثمرين المحليين والأجانب، ومنذ عام ١٩٩٥ حلّ ميثاق الاستثمار محلّ تسع مدونات قطاعية. إلا أن الإدارة تفتقر إلى الشفافية والنظام القضائي يتسم بالتعقيد.

#### التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر

١٢- ليست لدى المغرب مدونة خاصة بالاستثمار. والاستثمار الأجنبي المباشر ينظمه جزئياً ميثاق الاستثمار، إلا أن هناك تدابير هامة كثيرة بشأن الاستثمار لا تزال مبعثرة بين القوانين الأخرى، بما فيها حوافز الاستثمار. ويجمع الميثاق أيضاً بين الأحكام القانونية والأحكام التقديرية، ويحدّ من طابعه التوحيدي ميل الحكومة إلى اعتماد حوافز وتدابير خاصة بقطاعات معينة. وفي الميثاق تدابير كثيرة لم تُنفذ، رغم أنه حُدث في عام ١٩٩٥ مهلة زمنية قدرها ١٠ سنوات لتنفيذ أحكامه.

#### الدخول والتأسيس

١٣- يكفل الدستور الحق في الاستثمار للجميع، مع فرض قيود عندما "تقتضي ذلك الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية". وحرية الاستثمار موجودة منذ أمد بعيد ولكن لم يُشر إليها قط في أي نص قانوني، ولا حتى في

الميثاق. وتُمنح التراخيص، عند الاقتضاء، تلقائياً إذا لم يرد من الحكومة ردُّ بعد انقضاء ٦٠ يوماً على تقديم الطلب. ولا يوجد سبيل للطعن إذا رُفض الترخيص.

١٤ - والمؤسسات التي تُعنى بالاستثمار هي:

- مديرية الاستثمارات التي تتبع وزارة الاقتصاد وتعمل كوكالة لتشجيع الاستثمار بميزانية صغيرة جداً ولا تعالج سوى المشاريع التي تُقدَّر قيمتها بأكثر من ٢٠٠ مليون درهم (٢٣ مليون دولار)؛
- المراكز الجهوية للاستثمار التي تعمل كمكاتب إقليمية متنوعة الخدمات تعمل تحت إشراف السلطات الإقليمية؛
- لجنة الاستثمارات التي توافق على عقود الاستثمار الخاصة وتتدخل عندما تنشأ عن قرارات المراكز الجهوية للاستثمار مشاكل. وتبتّ اللجنة أيضاً في العقبات التي تعترض الاستثمار داخل الإدارة وتجمع المعلومات عن اتجاهات الاستثمار العامة في البلد؛
- صندوق الحسن الثاني الذي يُقدم مساهمات مالية لمشاريع الاستثمار في القطاعات الرئيسية، وهي عادة مشاريع ذات أهداف اجتماعية؛
- الوزارات المكلفة بالتنفيذ التي يمكنها مباشرة توقيع عقود الاستثمار التي تقل قيمتها عن ٢٠٠ مليون درهم.

وتتداخل صلاحيات هذه المؤسسات، وهي مسألة يبحثها الفصل الثالث.

١٥ - وتوجد أمام المستثمرين ثلاثة أنواع من الإجراءات الإدارية:

- النظام غير التعاقدي: ينطبق على كل استثمار تقل قيمته عن ٢٠٠ مليون درهم، ويتولى مركز الاستثمار الجهوي المعني معالجة الطلب؛
- النظام التعاقدي: يسمح هذا النظام بإبرام عقد بين المستثمر والدولة بعد التفاوض على بنوده وشروطه. إلا أن إجراءات إتمام ذلك ليست محددة بوضوح. ولكن في الواقع العملي، تقوم نقطة الاتصال الأولى (مركز استثمار جهوي أو وزارة مكلفة بالتنفيذ تعمل مع مديرية الاستثمارات) بالتفاوض على الشروط الخاصة بأي استثمار تزيد قيمته عن ٢٠٠ مليون درهم أو تُلتمس فيه مساهمة القطاع العام ثم تحيلها إلى الوزارات المعنية للتشاور وأخيراً إلى لجنة الاستثمارات لإقرارها. ويُحال طلب الاستثمار بعد ذلك إلى الوزارة المكلفة بالتنفيذ للتوقيع عليه؛
- النظام التعاقدي الاستثنائي: تُنشأ لجنة خاصة لإقرار أي مشروع ذي أهداف اجتماعية يلتبس حوافر أو مساهمات مالية.

### معاملة الاستثمار الأجنبي وحمايته

١٦- لا يشير الميثاق تحديداً إلى المعاملة الوطنية. ولكن لا يوجد أي تمييز في القانون أو في تجربة المستثمرين الأجانب حتى اليوم. وتوفر معاهدات الاستثمار الثنائية مزيداً من الحماية، كما تنص هذه المعاهدات على معاملة الاستثمارات معاملة وطنية ومنحها مركز الدولة الأولى بالرعاية.

١٧- وينص الدستور على حماية الملكية الخاصة، ولكنه يجيز للدولة نزع الملكية إذا دعت إلى ذلك ضرورة النمو الاقتصادي والاجتماعي. والدولة ليست مُلزَمة، نظرياً، بالممارسة الدولية المتعلقة بالمصلحة العامة وبعدم التمييز وبالتعويض السريع والوافي، وإن كانت هذه الشروط منصوصاً عليها في معاهدات الاستثمار الثنائية. وفي الممارسة العملية، لم يحدث أن تجاوزت الحكومة صلاحياتها. ولا توجد قيود على نقل الأموال أو تبادلها.

١٨- ورغم أن المغرب عضو في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار فإن عرض المنازعات على المركز ليس مكفولاً إلا عن طريق معاهدات الاستثمار الثنائية. أما فيما يخص الاستثمارات الخاضعة للنظام التعاقدى فإن المحكم النهائي هو المحكمة العليا في الرباط. وأما المسائل التي تخص المراكز الجهوية للاستثمار فإن الولاية هم من يُكلف بالتحكيم فيها.

### الاتفاقات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر

١٩- المغرب عضو في كل من المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، واتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية. وتفاوض المغرب على ٥٤ معاهدة استثمار ثنائية و٤٦ معاهدة للازدواج الضريبي. والمغرب عضو أيضاً في منظمة التجارة العالمية. وقد عقد اتفاقاً للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة واتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكلاهما يتيح للمستثمرين في المغرب فرصاً كبيرة للوصول إلى هذين السوقين. ووقعت اتفاقات أخرى للتجارة الحرة مع بلدان في المنطقة.

### متطلبات الأداء

٢٠- لا تُفرض متطلبات الأداء إلا إذا كانت الحوافز مطلوبة، وهي تُدرج في عقد الاستثمار. ولكن للمزيد من الشفافية يُستحسن إدراج متطلبات الأداء لمختلف الحوافز في الميثاق.

### الضرائب

٢١- النظام الضريبي في المغرب هو واحد من جوانب بيئة الاستثمار الأكثر تعرضاً للانتقاد. فطريقة حساب الضرائب ودفعها تُعتبر مُعقّدة، والمستثمرون بحاجة إلى نظام أكثر استقراراً وشفافية وبساطة. ويكشف الاستقصاء الذي أجراه الأونكتاد عن أن أوساط الأعمال المغربية تعتقد أن العبء الضريبي مُفرط ويشكل عائقاً أمام نمو العمالة. ويُثقل العبء الضريبي كاهل المُستخدمين وأرباب العمل على حد سواء في القطاع المحلي. أما أرباب العمل في القطاع غير الرسمي فلا يدفعون أية ضرائب، بينما يتلقى أرباب العمل في قطاع التصدير حوافز.

٢٢- وخُفِّضَ العبء الضريبي الإجمالي للشركات تخفيضاً كبيراً من ٤٤ إلى ٣٥ في المائة باعتماد ضريبة الشركات، وإن كانت هذه الضريبة لا تزال أعلى مما هي عليه في وجهات مشابهة أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن للشركات أن تختار بين ضريبة الشركات وضريبة الدخل. وأعلى معدل لضريبة الدخل هو ٤٤ في المائة، على الرغم من التعهد المدرج في ميثاق الاستثمار بخفضها إلى ٤١,٥ في المائة، وهو معدل يمكن بلوغه سريعاً. والمعدل الاعتيادي لضريبة الشركات هو ٣٥ في المائة. ويمكن للمستثمرين أن يخصصوا تكاليف التشغيل والإهلاك. ويمكن ترحيل الخسائر لأربع فترات. وتتسم شبكة معاهدات الازدواج الضريبي بأنها واسعة نسبياً وتشمل البلدان الأصلية للمستثمرين الرئيسيين في المغرب.

٢٣- وتسري ضريبة القيمة المضافة على جميع السلع والخدمات باستثناء السلع والخدمات المصدرّة. والمعدل الطبيعي هو ٢٠ في المائة، مع بعض الاستثناءات. ويرى المستثمرون أن التأخر في تسديد المبالغ المسترّدة من ضريبة القيمة المضافة تتجاوز الفترة القانونية البالغة أربعة أشهر. وقد اعترفت السلطات الضريبية بهذه المشكلة وهي تنظر في كيفية معالجتها.

٢٤- وتوجد أكثر من ١٠ ضرائب محلية بعد أن كان عددها ٤٠ قبل عام ٢٠٠٥. وطريقة تطبيق القواعد تعني أن ٨٠ في المائة من الضرائب المحلية ترد من ٢٠ في المائة من الشركات. وتدفع الشركات أيضاً ضريبة على الرخصة التجارية تُحسب على أساس قيمة إيجار مباني الشركة. ولما كانت هذه الضريبة هي إلى حد ما بمثابة ضريبة على قيمة الاستثمار فإنه يوصى بقوة بإلغائها.

#### الحوافز الضريبية

٢٥- الحوافز التي يقدمها المغرب للمستثمرين الأجانب هي أقل جاذبية من الحوافز التي تقدمها بلدان نامية أخرى يقصدها الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن هذه الحوافز موزعة بين عدد من النصوص بحيث يصعب تحديدها، وإن بُذلت في ميزانية في عام ٢٠٠٦ جهود لجمعها معاً.

- جميع الشركات المصدرّة للسلع والخدمات معفاة إعفاءً كاملاً من ضريبة الشركات أو ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات وتمتع بخفض دائم قدره ٥٠ في المائة من بعد ذلك. وتسري الميزة نفسها على الشركات التي تورّد إلى المنشآت المقامة في مناطق تجهيز الصادرات سلعاً تامة الصنع وعلى إيرادات الفنادق من النقد الأجنبي؛

- القطاع الزراعي مُعفى من ضريبة الشركات وضريبة الدخل حتى عام ٢٠١١؛

- وتمتع الشركات التي تمارس أنشطتها في عمالة طنجة - أصيلة و عمالة الفحص بني مكادة بتخفيض دائم قدره ٥٠ في المائة. كما تحصل الشركات التي اتخذت من عمالة طنجة مقراً لها لأسباب ضريبية وتمارس أنشطتها في طنجة على تخفيض إضافي بنسبة ٥٠ في المائة، بحيث يصبح المعدل الفعلي لضريبة الشركات ٨,٧٥ في المائة. إلا أن أيّاً من هذه المعدلات ليس محددًا في الميثاق، الأمر الذي يجنبها عن المستثمرين؛

- الحوافز متاحة أيضاً فيما يخص الأرباح الرأسمالية الناجمة عن بيع الأصول المادية؛
- لا تدفع الشركات ضريبة القيمة المضافة على مواد أو تجهيزات البناء؛
- تُعفى الشركات الجديدة وفروعها من ضريبة الرخصة التجارية لمدة خمس سنوات. وبعد انقضاء تلك الفترة، تدفع الشركات ضريبة على الخمسين مليون درهم الأولى من قيمة الإيجار. ويُطبق تخفيض دائم بنسبة ٥٠ في المائة في عمالتي طنجة - أصيلة والفحص بني مكادة. وتمتع الشركات القائمة في مناطق تجهيز الصادرات والشركات المالية الالإقليمية بإعفاء كلي لمدة ١٥ سنة؛
- المباني الجديدة وتوسعاتها ومواد البناء وتجهيزاته معفاة إعفاءً كلياً من الضريبة الحضرية في السنوات الخمس الأولى. وبعد ذلك، تنطبق نفس الإعفاءات والتخفيضات المنطبقة في حالة ضريبة الرخصة التجارية؛
- إلا أن كل شركة تستفيد من إعفاءات ضريبة الشركات تدفع رسماً محدداً قدره ٢٥ في المائة من معدل ضريبة الشركات.

#### الحوافز في العقود المبرمة بين المستثمرين والدولة

٢٦- يرد بيان هذه الحوافز في الميثاق وهي تنحصر في توفير الأرض والهياكل الأساسية الخارجية والمساهمات المالية في التدريب.

#### الجمارك

٢٧- تحسنت مصلحة الجمارك المغربية تحسناً كبيراً وأصبح أداؤها أفضل من البلدان الأخرى في المنطقة. وبات إجراءات التدقيق الجمركي سريعة وهادفة وفعالة تُستخدم فيها أجهزة الحاسوب.

#### مناطق تجهيز الصادرات

٢٨- لا توجد سوى منطقة واحدة لتجهيز الصادرات في ميناء طنجة. وتُعفى الشركات العاملة فيها من ضريبة الشركات في السنوات الخمس الأولى ثم تدفع نسبة قدرها ٨,٧٥ في المائة في السنوات العشر التالية، وهي نسبة تعادل النسب المنطبقة في باقي الإقليم. وتفتقر منطقة تجهيز الصادرات للهياكل الأساسية الخارجية والروابط مع الأنشطة الاقتصادية المحيطة بها. إلا أن المستثمرين يقدرون قربها من أوروبا ونظامها الضريبي وإلغاء الإجراءات الجمركية والاستفادة من المرافق المصرفية الالإقليمية.

### إدارة حركة رؤوس الأموال والمبادلات التجارية

٢٩- يجوز تحويل الأرباح بحرية وكذلك التصرف في الأصول والأرباح الرأسمالية. وتحسن الانفتاح التجاري تحسناً كبيراً منذ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وأصبح الاستيراد والتصدير مسموحاً للجميع، ورفعت جميع القيود والضرائب المتعلقة بالصادرات، باستثناء متطلبات الترخيص في مجال الأمن أو الدباغة والجلود. وتم تبسيط إجراءات التصدير، وإن كانت إجراءات التصدير والاستيراد لا تزال معقدة وطويلة.

### العمالة

٣٠- أصلحت التشريعات إصلاحاً كبيراً مع اعتماد قانون جديد للعمل (مدونة الشغل) في عام ٢٠٠٤. واستقبل المستثمرون ذلك بالترحيب. إلا أن القواعد الناظمة لفصل العمال لأسباب تكنولوجية أو هيكلية أو اقتصادية لا تزال مُربكة للمستثمرين، إذ إنها تستدعي الحصول على إذن مُسبق من السلطات بالتشاور مع ممثلي العاملين. وشكا المستثمرون أيضاً من عدم ملاءمة القواعد الناظمة للفصل بسبب ارتكاب خطأ جسيم. ولا تنص مدونة الشغل على أحكام بشأن الإضراب، ما يعني أن حق الإضراب كثيراً ما يُساء استخدامه. وخُفض العدد الأقصى لساعات العمل من ٤٨ إلى ٤٤ ساعة في الأسبوع دون تخفيض في الأجور، ورفعت الحد الأدنى للأجور، ما أسهم في زيادة تكاليف العمل.

٣١- أما القواعد الخاصة بتوظيف عاملين أجنبى فهي غامضة، وتفسرها السلطات تفسيرات متباينة تتخذ على ضوءها قرارات لا سبيل للطعن فيها.

### الأراضي

٣٢- ألغى التمييز في هذا المجال، وإن كان لا يجوز للأجانب شراء الأراضي لاستغلال الموارد الطبيعية أو لأغراض زراعية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يغطي السجل العقاري أراضي البلد سوى تغطية محدودة، ومن الصعب في كثير من الأحيان معرفة المالك الحقيقي للأرض.

### القانون التجاري

٣٣- منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، اعتُمدت مدونة تجارية جديدة وقواعد محاسبية جديدة وقانون جديد بشأن الشركات وأنشئت محاكم تجارية. ويتيح الإطار القانوني إنفاذ العقود بصورة كافية، وإن كان استرداد الديون لا يزال يثير مشكلة. ويتفق قانون الشركات مع المعايير الأوروبية، ولكنه لا يُلزم سوى الشركات التي يزيد رقم أعمالها عن ٥٠ مليون درهم باستخدام مراجعي حسابات، ما يعني أن عدداً كبيراً من الشركات لا يخضع لمراجعة الحسابات. وهذا يزيد من حدة الصعوبات التي تواجهها الحكومة في سعيها لاحتواء نمو القطاع غير الرسمي. ويصعب على الشركات التي لا تخضع حساباتها للمراجعة تقييم أدائها تقييماً كاملاً أو الحصول على الائتمان أو الاستفادة من الحماية من الإفلاس التي توفرها المحاكم، إن لم تكن لديها صورة دقيقة عن أوضاعها المالية.

٣٤- وتُطبَّق القواعد الخاصة بالشركات التي تواجه صعوبات مالية وحالات إفلاس تطبيقاً ضعيفاً ومتأخراً في كثير من الأحيان، كما تتسم القدرات القضائية بالضعف. أما الإجراءات اللازمة لتأسيس شركة محدودة فهي طويلة ومعقدة. ونتيجة لذلك، لا ينشئ مثل هذه الشركات سوى ٢١ في المائة من مجموع المستثمرين. ويجري تجديده وحوسبة السجلات التجارية الوطنية والمحلية، في الوقت الذي يتعين فيه تعزيز القدرات التقنية للمحاكم التجارية.

#### الملكية الفكرية

٣٥- المغرب عضو في المعاهدات الرئيسية للملكية الفكرية، وقد نَقَح قوانينه لتتماشى مع الالتزامات الناشئة عن اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. كما ينص اتفاق التجارة الحرة الذي عقده مع الولايات المتحدة على تطبيق قواعد أكثر صرامة للملكية الفكرية.

#### القطاع غير الرسمي

٣٦- يُقدَّر حجم القطاع غير الرسمي بـ ٣٦,٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وتتخذ الحكومة خطوات لدعم الشركات في القطاع غير الرسمي وتشجع على دخولها في القطاع الرسمي من خلال تدابير يجري أو سيجري اعتمادها. وتشمل هذه التدابير إنشاء مراكز للأعمال التجارية، وإتاحة الحصول على الائتمان الصغير، وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من إبرام عقود حكومية. وتتسم هذه التدابير بالأهمية، ذلك أن الخسائر الضريبية السنوية التي تُعزى إلى القطاع غير الرسمي تُقدَّر بـ ٧,٥ مليارات درهم. ويرتبط القطاع غير الرسمي أيضاً بالتهريب الذي يمثل ما نسبته ١٢ في المائة من الواردات، وبأنشطة القرصنة وصناعة السلع المقلدة التي تُقدَّر نسبتها بـ ٥٨ في المائة من الإنتاج. وفي المغرب تشريعات لمكافحة القرصنة ولكنها لا تُطبَّق تطبيقاً كافياً.

#### الخصخصة

٣٧- اعتمد قانون الخصخصة في عام ١٩٩٠ مع بدء تطبيق برنامج الخصخصة. ويجري النظر في مشروع قانون جديد. ويرى المستثمرون أن عملية الخصخصة تتسم بالشفافية، وإن كان من شأن تدخل السلطة المعنية بالمنافسة أن يُعزِّز من هذه الشفافية.

#### المنافسة والمشتريات الحكومية

٣٨- في المغرب قانون للمنافسة، إلا أن صياغته تفتقر للدقة، وهو يُجيز بعض الممارسات المانعة للمنافسة إذا كانت تساعد على زيادة "التقدم التقني أو الاقتصادي". غير أن طبيعة السلطة المعنية بالمنافسة تُثير مشكلة، لأنها هيئة استشارية ولا تملك صلاحية إصدار القرارات أو توقيع العقوبات، بل هي تقدِّم توصيات إلى مكتب الوزير الأول (رئيس الوزراء)، الذي عليه أن يتخذ قراراً إدارياً. ويملك صلاحية اتخاذ القرارات أيضاً ولاة العملات، واللجنة المشتركة بين الوزارات، والوزارات المكلفة بالتنفيذ.

٣٩- يُعدُّ القانون المغربي المتعلق بالمشتريات الحكومية شفافاً ومتماشياً مع الممارسة الدولية. إلا أنه يُحايي مقدمي العطاءات المغاربة، وهو ما يخالف التزامات المغرب في منظمة التجارة العالمية واتفاق الشراكة الذي عقده

مع الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، يتراوح التأخير في الدفع ما بين ستة وتسعة أشهر. ويؤثر السلوك للأخلاقي في منح العقود مشكلة لا يملك القضاء القدرة على معالجتها بفعالية.

#### القضاء

٤٠- يرى العديد من المستثمرين الأجانب المحتملين أن النظام القضائي ضعيف وأنه يشكل عائقاً رئيسياً أمام الاستثمار. كما يرون أن الإجراءات القضائية بطيئة وأنها تُفضي إلى نتائج غير أكيدة (أحكام متعارضة وغير مطبقة)، وأنها تفتقر إلى الشفافية. كما يمكن تعزيز النظام القضائي من خلال تحسين تدريب القضاة والموظفين. وفيما يتعلق بالتحكيم، تُوجد قيود على حرية المحكمين وصلاحياتهم في اتخاذ القرارات وعلى تنفيذ قرارات التحكيم الدولي.

#### الاستنتاجات

٤١- إن حداثة عهد إصلاحات السياسة الاقتصادية في المغرب ومساهمتها في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لا تكفي لضمان استمرار تدفقات الاستثمار الوافدة وتأثيرها الاقتصادي الإيجابي. وينبغي التعجيل في عملية تجديد الإطار التنظيمي والمؤسسي التي بدأتها الحكومة في التسعينات من القرن الماضي بغية إزالة عوائق الاستثمار التي حدّدها هذا الفصل.

٤٢- ويوصى بأن تقوم الحكومة، على سبيل الأولوية، بتجميع كل النصوص المتصلة بنظام الاستثمار العام في مدونة استثمار واضحة وشفافة. وينبغي أن تتضمن هذه المدونة الإجراءات الدقيقة الواجب اتباعها، وأن توفر للمستثمرين حماية واضحة، وأن تكون جديرة بالثقة، وأن تنص على معايير للمعاملة، وألا تكون مقيدة بفترة زمنية محدّدة. ومن الضروري تجميع الحوافز الضريبية في مدونة ضريبية بغية جعل الإطار الضريبي للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر شفافية. ومع أن ميزانية عام ٢٠٠٦ تجمع كل الحوافز الحالية، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح، فقد يكون من الأنسب تجميعها في مدونة ضريبية.

٤٣- وسيستفيد الإطار المؤسسي للاستثمار استفادة كبيرة من إلغاء تداخل الأدوار بين مختلف المؤسسات المعنية بالاستثمار. ويوصى بإنشاء وكالة لتشجيع الاستثمار تكون وحدها المسؤولة عن وضع استراتيجية لاستهداف المستثمرين. وينبغي أن يُفضي ذلك أيضاً إلى تبسيط إجراءات الاستثمار.

٤٤- ولا يمثل الإطار القانوني عائقاً أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، ولكن يُوجد قدر كبير من اللاتيقين بشأن التطبيق الفعلي للقانون المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر. ولذلك تتعلق المجموعة الثالثة من التوصيات بإدخال تحسينات متوسطة الأجل وطويلة الأجل على الإدارة في عدد من المجالات منها السلطة القضائية والملكية الفكرية والأراضي والمنافسة.

### ثالثاً - الآفاق الاستراتيجية

٤٥ - يبحث الفصل الثالث كفاءة تشجيع الاستثمار ويقترح إطاراً استراتيجياً لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان دعمه للقطاعات المحددة في مخطط الإقلاع (قطاع الإلكترونيات، وتجارة المنتجات الزراعية، وتجهيز الأغذية البحرية، وصناعات السيارات والطيران، وتوفير الخدمات اللاإقليمية، والحرف اليدوية)، بما يتماشى مع السياسة الصناعية للدولة. وأهم الجهات الفاعلة في مجال تشجيع الاستثمار هي مديرية الاستثمار التابعة لوزارة الاقتصاد، والمراكز الجهوية للاستثمار التي يُشرف عليها الولاية بتوجيه من وزارة الداخلية.

٤٦ - وتتولى مديرية الاستثمار تشجيع جميع الاستثمارات المباشرة في المغرب بوجه عام، والتفاوض على معاهدات الاستثمار، تيسير الاستثمار، والترويج لقطاعات وصناعات معينة، والاضطلاع بأنشطة البحث والتحليل بشأن الاستثمار، والتعاون مع المراكز الجهوية للاستثمار، والدعاية بين الأوساط الحكومية لتحسين بيئة الاستثمار، وتوفير الخدمات للجنة الاستثمارات التي توافق على المشاريع الاستراتيجية، والتعاون الدولي. ويعمل في المديرية حالياً ٦٥ موظفاً.

٤٧ - وتوفّر المراكز الجهوية للاستثمار خدمات متنوعة في ١٦ جهة (منطقة). وتتلخص المهام الرئيسية لكل مركز في أن يكون نقطة الدخول لجميع الاستثمارات التي تقل قيمتها عن ٢٠٠ مليون درهم (٢٣ مليون دولار) في جهته ومعالجة التأخير الإداري، وتقديم المشورة للمستثمرين، وتشجيع الاستثمار في جهته.

٤٨ - ويعمل النظام بوجه عام جيداً كما تشهد على ذلك تدفقات الاستثمار الهامة التي دخلت البلد. ولكن ينبغي تحسين المراكز الجهوية للاستثمار لتمكينها من اجتذاب استثمارات ذات قيمة مضافة أعلى، على النحو المبين في مخطط الإقلاع. كما يتسم أداء هذه المراكز بالتفاوت بين الجهات.

٤٩ - أما مديرية الاستثمارات فهي تعاني من مواطن ضعف مؤسسية واستراتيجية على حدّ سواء. فهي تفتقر للاستقلال عن الوزارة الأم (وهو أمر فريد من نوعه في المنطقة)، كما تفتقر للتمويل والخبرة في مجال الأعمال التجارية. ويقترح استعراض سياسة الاستثمار هذا إنشاء وكالة جديدة شبه مستقلة لتشجيع الاستثمار تُشرف عليها وزارة جديدة تُعنى بالاستثمار. وبينما تتولى هذه الوزارة الجديدة وضع سياسة الاستثمار، تكون وكالة تشجيع الاستثمار مكلفة برسم وتنفيذ استراتيجية لتشجيع الاستثمار. وميزة وزارة الاستثمار هذه هي أنها ستتمكن من مناقشة مسائل الاستثمار في مجلس الوزراء بنفس مستوى المسائل الأخرى.

٥٠ - ويمكن أن تشمل مهام الوكالة الجديدة لتشجيع الاستثمار ما يلي:

- قيام فرق متخصصة بإعداد مشاريع ترويج قطاعية (مقترحات تجارية تستهدف المستثمرين في قطاعات بعينها)؛
- قيام فريق يُعنى بالاتصالات مع مشاريع الأعمال التجارية بتحسين الاتصالات مع المستثمرين بشأن فرص الاستثمار؛
- التعاون مع المراكز الجهوية للاستثمار؛
- توفير خدمات الأمانة للجنة الاستثمارات.

ويجدر بالملاحظة أن استعراض سياسة الاستثمار لا يتوخى إقامة مكاتب في الخارج.

٥١- وينبغي أن يكون هدف الوكالة الجديدة لتشجيع الاستثمار أن تقوم بدور ريادي في المنطقة في السنوات الخمس المقبلة، يقاس بمدى نجاحها في احتذاب وتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع إعادة الاستثمار، وتطوير الروابط مع مؤسسات الأعمال المحلية. ويُوصى بأن تكون وكالة تشجيع الاستثمار ممولّة تمويلًا كاملاً من الحكومة، بحيث لا يُستخدم التمويل المختلط من القطاعين العام والخاص إلا في وضع مقترحات قطاعية للمستثمرين. وينبغي أن تتمتع مديرية الاستثمارات بحرية الاتصال بالجهات الحكومية دون قيد وأن تتمتع بالمصادقية لدى القطاع الخاص من خلال إشراك ممثلين عنه في مجلسها.

٥٢- ويتسم إعداد مشاريع ترويج قطاعية بالأهمية. وتشكّل وكالة التنمية الصناعية في آيرلندا ووكالة التنمية في ويلز مثالين جيدين على هذه الممارسة. فقد اختارت الوكالتان سوق مراكز الاتصال على أساس مزاياه النسبية من حيث تدني تكاليف اليد العاملة وجودة الاتصالات. ثم عمدت الوكالتان إلى استهداف مستثمرين محدّدين في مجال مراكز الاتصال عن طريق اقتراح نظام ضريبي خاص وتسهيل الضوء على مرونة اليد العاملة فيهما وطابعها المتعدد اللغات، وهي مزايا تسمح لها باستقبال الاتصالات من جميع أرجاء الولايات المتحدة وأوروبا في أي وقت من الأوقات. وليس المقصود هنا الترويج لمراكز الاتصال، التي نجح المغرب هو أيضاً في اجتذابها، وإنما سوق أمثلة على استهداف المقترحات. وينبغي مراعاة ذلك في مساعدة المغرب على اجتذاب استثمارات ذات قيمة مضافة أعلى في مجالات غير مراكز الاتصال. واستناداً إلى تجربة بلدان أخرى، ينبغي تخصيص ميزانية قدرها ٢٦٠ ٠٠٠ دولار لإعداد كل اقتراح قطاعي وتحديدتها في ثلاث سنوات فقط. وينبغي إعداد الاقتراح بإجراء دراسات سوقية، تليها تجارب محدودة للاقتراح، ثم استهداف بيعه للمستثمرين المناسبين.

٥٣- وينبغي بعد ذلك إدراج هذه المقترحات في نظام اتصال متجانس. وينبغي أن تكون استراتيجية الاتصال التجاري التي تتبعها وكالة تشجيع الاستثمار مبنية على العقود القائمة مع المستثمرين المحتملين والشركاء المغاربة والشبكات التجارية والوسطاء التجاريين. وينبغي أن تُروّج الاستراتيجية للبلد بوصفه مركز إنتاج متدني التكلفة (وإن لم يكن الأدين تكلفة) وذا قيمة مضافة عالية وقريباً من أوروبا، وبوصفه مدخلاً لمنطقة المغرب العربي، وبوابة لأفريقيا، وفرصة سوقية في حد ذاتها.

٥٤- وفي الوقت نفسه، ينبغي تحسين الاتصالات بين وكالة تشجيع الاستثمار والمراكز الجهوية للاستثمار. وينبغي إدماج المراكز الجهوية للاستثمار في الاستراتيجية التجارية للوكالة بغية ضمان الاتساق في المهام وإبراز دور المراكز.

٥٥- وينبغي أن تعهد وكالة تشجيع الاستثمار باستراتيجيتها في مجال الاتصالات إلى فرق تجارية تكون مسؤولة عن استهداف المستثمرين وبلوغهم وإقامة الاتصالات الأولى معهم. وبالإضافة إلى مشاريع الترويج القطاعي، ينبغي أن تتضمن الوثائق الصادرة عن وكالة تشجيع الاستثمار تقريراً سنوياً، وموجزاً سنوياً عن الأداء التجاري للمستثمرين، وتقريراً سنوياً عن المناخ التجاري، ومذكرات إعلامية عن مواضيع مُختارة. وينبغي تحديث الموقع الشبكي تبعاً وجعله متعدد اللغات.

٥٦ - ويوجد متسع لزيادة معدلات إعادة الاستثمار في المغرب. ومن المفيد في هذا الصدد إدخال تحسينات على بيئة التشغيل. وينبغي إنشاء فريق خاص لتأسيس الاستثمارات ورعايتها لاحقاً يُكلف بمساعدة المستثمرين من وقت اتخاذهم قرار الاستثمار في اختيار المواقع والتأسيس واختيار الموردين المحليين المحتملين وإقامة الروابط مع الوكالات المحلية. وإذا كانت هذه الوظيفة ستشكّل أولوية بالنسبة لوكالة تشجيع الاستثمار فإن دورها ينبغي أن يبقى على مستوى التنسيق. أما المسائل اليومية فينبغي أن تُعالجها المراكز الجهوية للاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقترن الجهود المبذولة لتعريف المستثمرين بالموردين المحليين بمخطط للارتقاء بمستوى الموردين المحليين.

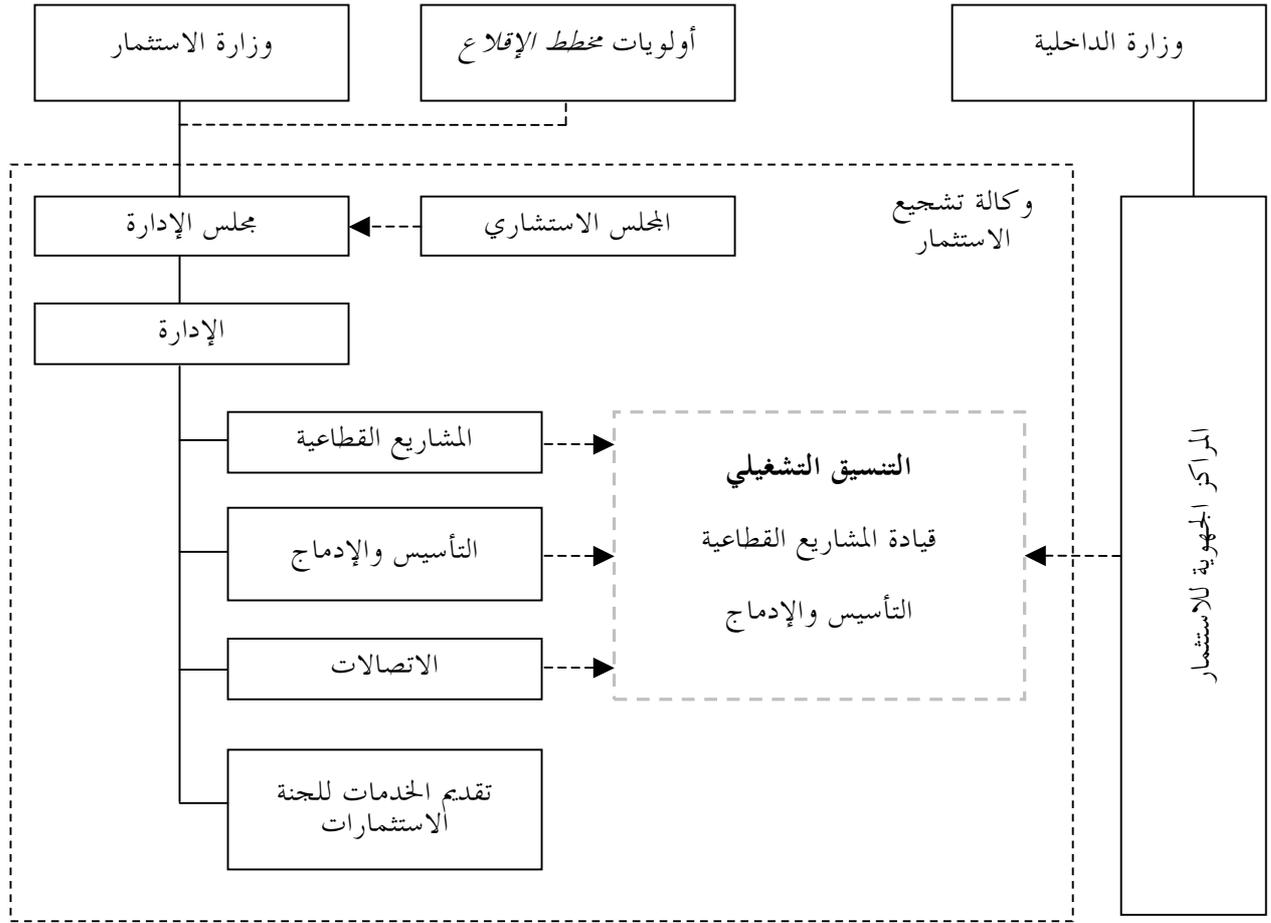
٥٧ - وينبغي تحسين العلاقة الحالية بين وكالة تشجيع الاستثمار والمراكز الجهوية للاستثمار. فهذان المستويان يتداخلان ويتفاعلان في عدد من المسائل، من بينها التأسيس والتحكيم وتشجيع الاستثمار. وفي الوقت نفسه، تخطو عدة مراكز جهوية للاستثمار خطوات باتجاه التحول إلى وكالات استثمار جهوية، تملك القدرة على وضع مقترحات وتسويقها بنشاط، كل في جهتها، وكذلك تشجيع التغييرات في بيئاتها التجارية ومساعدة الشركات عبر الوطنية.

٥٨ - وتشكّل المراكز الجهوية للاستثمار مجموعة غير متجانسة من حيث الجهة (المنطقة) التي تمثلها وقدرات الترويج والإجراءات الإدارية ونوعية الخدمة. ويقترح استعراض سياسة الاستثمار إقامة اتفاقات خدمية بين وكالة تشجيع الاستثمار والمراكز الجهوية للاستثمار، استناداً إلى قدرات كل مركز:

- اتفاقات المستوى الأول تتطلب من المراكز الجهوية للاستثمار الحفاظ على مجموعة دنيا من المعايير المتعلقة بالوثائق والخدمات المقدمة وتحديث قواعد البيانات؛
- اتفاقات المستوى الثاني تنطوي على مواءمة استراتيجيات تشجيع الاستثمار، والمساهمة النشطة في تيسير الاستثمار ورعايته لاحقاً، والمشاركة في مشاريع تطوير المنتجات؛
- اتفاقات المستوى الثالث، وهي اتفاقات تشارك فيها المراكز الجهوية للاستثمار بالمال والموظفين في مشاريع الترويج القطاعي.

وينبغي أن تهدف وكالة تشجيع الاستثمار إلى ترقية أكبر عدد ممكن من المراكز الجهوية للاستثمار إلى اتفاقات المستوى الثالث.

٥٩ - ويرد فيما يلي الهيكل المقترح لوكالة تشجيع الاستثمار. وسيعتمد تشغيلها الفعال على التعاون الوثيق ما بين وزارة الاستثمار ووزارة الداخلية التي تُشرف على المراكز الجهوية للاستثمار.



#### الاستنتاج

٦٠- من المستصوب أن يقوم المغرب بتعزيز إطاره المؤسسي لاجتذاب الاستثمار، خاصة إذا كان البلد يرغب في دعم مخطط الإقلاع باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاعات الستة المحددة في المخطط. وسيفيد المغرب إفادة كبيرة من إقامة وكالة مستقلة لتشجيع الاستثمار تكون على علاقة محدّدة بوضوح مع المراكز الجهوية للاستثمار وغيرها من العناصر الفاعلة. وستختلف هذه الوكالة عن مديرية الاستثمارات الحالية من حيث إنها ستسعى سعيًا نشطًا لاجتذاب الاستثمارات، بدلاً من الاكتفاء بمساعدة المستثمرين. وهذا يعني الانتقال من تشجيع الاستثمار الاستجابي إلى استراتيجية استهداف المستثمرين.

٦١- ويُحدّد هذا الفصل اختصاصات هذه الوكالة الجديدة لتشجيع الاستثمار وهيكلها لكي تواجه التحدي المتمثل في ضمان استدامة تدفقات الاستثمار ذات القيمة المضافة الأعلى إلى القطاعات ذات الأولوية المحددة في مخطط الإقلاع. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستؤدي وكالة تشجيع الاستثمار دوراً حاسماً في نظام الابتكار الوطني.

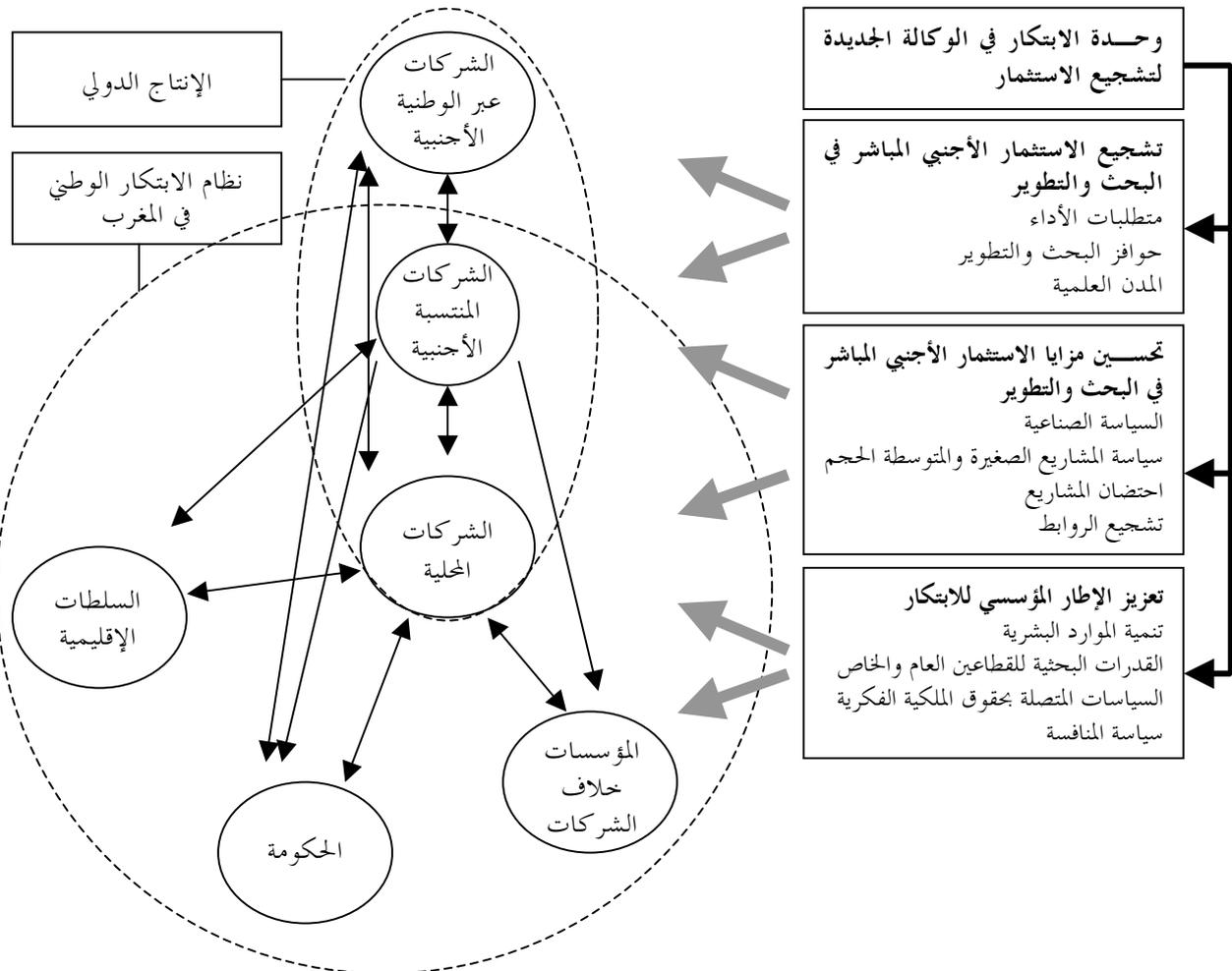
#### رابعاً - استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر في حفز النهوض والابتكار في المجال التكنولوجي

٦٢- يجدر بالمغرب أن يهدف إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى، بغية دفع عجلة التغيير الهيكلي ورفع مستواه التكنولوجي والارتقاء بإنتاجه في سلسلة القيمة. وهذا يقتضي تحسين موارد التكنولوجيا البشرية.

٦٣- ومع أن المغرب يملك خيرة في اجتذاب الاستثمار القائم على التكنولوجيا فإن عليه، إذا أراد المضي في ما أحرزه من نجاح حتى اليوم، أن يُعزّز نظام الابتكار الوطني وأن يوطّد روابط هذا النظام بالاستثمار الأجنبي المباشر. ويبحث هذا الفصل تلك المسائل في سياق مخطّط الإقلاع واستراتيجية البحث العلمي والتكنولوجي. والنموذج المستخدم نموذج أعدده الأونكتاد لنظام الابتكار الوطني، وهو نظام يُحدّد أوجه التفاعل بين مختلف العناصر الفاعلة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر ومجال البحث والتطوير.

٦٤- وتعتمد قوة نظام الابتكار الوطني في المغرب على نوعية عناصره الفاعلة وقوة وعمق أوجه التفاعل بينها. وأهم العوامل الحافزة في نظام الابتكار الوطني في المغرب هي نوعية الموارد البشرية، ووجود قطاع خاص محلي تنافسي، وتوافر رؤوس الأموال. وفي الوقت نفسه، يعتمد نظام الابتكار الوطني على استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي، والقيادة المحلية للولاة، والقدرة على مباشرة الأعمال الحرة، وتوافر السياسات المناسبة والهياكل الحافزة.

٦٥- وينبغي أن تكون الشركات المحلية عماد استراتيجية الابتكار الوطنية، نظراً لما تضطلع به من دور في استيعاب تقنيات الإنتاج الجديدة وتطبيقها. وتؤدي الشركات عبر الوطنية دوراً مهماً أيضاً بما تستورده من تكنولوجيا إلى المغرب عن طريق المؤسسات المنتسبة لها. لذا فمن المهم توطيد العلاقات بين الشركات المحلية والمؤسسات المنتسبة للشركات عبر الوطنية.



٦٦- وفيما يلي نتائج فحص دقيق لاستراتيجية الابتكار الوطني في المغرب.

#### المؤسسات بخلاف الشركات

٦٧- يعمل في مجال تشجيع البحث والتطوير عدد من الهيئات مثل المركز الوطني للبحث العلمي والتقني؛ وكتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي في وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي؛ واللجنة المشتركة بين الوزارات المكلفة بالبحث العلمي والتي يرأسها الوزير الأول؛ وأكاديمية الحسن الثاني؛ وكذلك الصندوق الوطني للبحث العلمي، وصندوق وطني لمساعدة المستثمرين في مجال التكنولوجيا.

#### الإنفاق في مجال البحث والتطوير

٦٨- تضاعف الإنفاق الإجمالي في مجال البحث والتطوير، ما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣، ثلاث مرات ليبلغ نسبة ٠,٧٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعادل نسبة الإنفاق هذه ما هي عليه في كل من الأرجنتين وبولندا وتركيا والصين والهند واليونان. إلا أنه لا بد من زيادة نصيب القطاع الخاص من الإنفاق في مجال البحث والتطوير، ذلك أن القسط الأعظم من الإنفاق حتى الآن مصدره حكومي. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن توجه الجامعات بحوثها لتفي أكثر باحتياجات القطاع الخاص.

#### الموارد البشرية

٦٩- تضاعف الالتحاق بالتعليم الجامعي في السنوات الـ ٢٥ الأخيرة ليصل إلى ٣٥٠.٠٠٠ طالب. إلا أن معدلات التسجيل لا تزال أدنى مما هي عليه في الأردن وتونس ومصر. كما يفضل الطلبة شهادات العلوم الاجتماعية على الشهادات العلمية. ويقول المستثمرون إن الجامعات لا توفر التعليم في المهارات الإدارية والتنظيمية.

٧٠- ويوجد نقص في العمالة الماهرة. وبغية توسيع القاعدة المالية للتدريب ينبغي تحري إنشاء نظام للتدريب يشترك في تمويله القطاع العام والخاص. ويتمثل أحد الحلول الممكنة التي استخدمت بنجاح في سنغافورة في أن توفر الحكومة المرافق وأن توفر الشركات عبر الوطنية المديرين والخبرات المهنية.

٧١- ومن المسائل الأخرى التي أبرزها استعراض سياسة الاستثمار هو أن الموظفين الجامعيين لا يخصصون سوى ١٠ في المائة من وقتهم للبحث العلمي، لأن هذا النشاط لا يعد أساسياً للتطور الوظيفي.

#### اجتذاب المغتربين

٧٢- قدم المغرب مساهمة هامة في أنشطة البحث والتطوير في مختلف أرجاء العالم من خلال باحثيه الذين هاجروا إلى الخارج. وأنشأت الحكومة المنتدى الدولي للكفاءات المغربية في الخارج لعلها تستفيد من هذه المجموعة من المغتربين، الموجودين أساساً في أوروبا، كمصدر للاتصالات التجارية والروابط المالية. إلا أن السياسات العامة المتبعة لاجتذاب المغتربين تفتقر للاتساق. كما يمكن الاستفادة من مهارات المغتربين العائدين في اجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتدل الدروس المستفادة من تجارب البلدان الأخرى على أهمية الحوافز المالية في هذا الصدد.

## الموارد المالية

٧٣- لا يزال تمويل البحث والتطوير قاصراً وخاضعاً لهيمنة القطاع العام. ويعوق نقص مرافق الائتمان نمو المؤسسات الناشئة الابتكارية الصغيرة. وظهرت في القطاع العام بعض المصادر الجديدة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشمل هذه المصادر صناديق من الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون التقني. وتوسع قطاع رؤوس أموال المجازفة توسعاً كبيراً مع وصول أربع شركات كبيرة قائمة على رؤوس أموال المجازفة مؤخراً، وهي شركات يأتي ما نسبته ٥١ في المائة من أموالها من الخارج. ولكن ينبغي زيادة التمويل الآتي من القطاع الخاص زيادة كبيرة بالقياس إلى التمويل الآتي من القطاع العام.

### اجتذاب الاستثمار القائم على التكنولوجيا

٧٤- يوصي استعراض سياسة الاستثمار المغرب باتخاذ مزيد من الخطوات لاجتذاب الاستثمار القائم على التكنولوجيا. وبحسب عدد مشاريع الاستثمار المعلنة، يحتل البلد المرتبة الثانية في منطقة شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط بعد إسرائيل. إلا أن ذلك لا يأخذ في الاعتبار حجم كل استثمار. وفيما يلي عدد من الأمثلة على اجتذاب المغرب للاستثمار الأجنبي المباشر القائم على التكنولوجيا:

- ينشئ فرع هندسة السيارات في شركة ماترا (Matra) مركزاً للبحث والتطوير ومساراً لتجريب السيارات (٢٠٠٤/٤/٩)؛
- تنشئ شركة SQLI الفرنسية برنامجاً للتطوير (٢٠٠٣/٩/٢٦)؛
- تنشئ شركة Simon الإسبانية مركزاً للبحث والتطوير في الدار البيضاء (٢٠٠٤/١٠/٤)؛
- أنشأت شركة STMicroelectronics مركزاً للتصميم وتطوير البرمجيات في الرباط (٢٠٠٣/٢/١)؛
- زادت شركة Vivendi Universal حصتها في شركة اتصالات المغرب (Maroc Telecom) من ٣٥ إلى ٥١ في المائة (٢٠٠٤/١١/١٥)؛
- أنشأت شركة Unilog الفرنسية مشروعاً مشتركاً مع فرع لشركة الاتصالات الفرنسية (France Telecom) (٢٠٠٤/٨/٢٣)؛
- وسعت شركة Valeo أنشطتها الصناعية بإنشاء مركز للبحث والتطوير لقطع غيار السيارات وعُدّد التوصيلات الكهربائية (٢٠٠٣).

٧٥- وبدأ الاستثمار القائم على التكنولوجيا يُوّثي ثماره. وازداد نصيب صادرات التكنولوجيا الرفيعة من مجموع الصادرات ليصبح الآن أعلى مما هو عليه في بولندا وسلوفاكيا والهند ومنطقة المغرب العربية إجمالاً. وينبغي جمع مزيد من المعلومات عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر القائم على التكنولوجيا، وهي معلومات تتسم بأهمية

أساسية لوكالة تشجيع الاستثمار من أجل استهداف المستثمرين المناسبين ومساعدة الشركات عبر الوطنية في تحديد الموردين المناسبين.

#### الروابط

٧٦- تعتمد كفاءة نظام الابتكار الوطني اعتماداً كبيراً على الروابط القائمة بين مختلف عناصره الفاعلة. وتشمل هذه الروابط التبادل الفعلي والضماني للدراية العملية، وتنقل الموارد البشرية، والتعاون في أنشطة الابتكار. كما تشمل الروابط القائمة مع بلدان أخرى والتي تتخذ شكل الاستثمار الأجنبي. ولكن يبدو أن التعاون قليل بين القطاع الخاص وقطاع البحث والتطوير.

٧٧- وأنشأت الحكومة عدداً من الشبكات والمنتديات للتشجيع على زيادة التعاون. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تعزيز حقوق الملكية الفكرية، وزيادة المساعدة الحكومية المقدمة لمشاريع الاستثمار من أجل شراء الأراضي والإنفاق على الهياكل الأساسية والتدريب، واعتمدت حوافز ضريبية. وسجلت هذه الجهود قدراً من النجاح وأظهرت قطاعات مثل التكنولوجيا الأحيائية والتكنولوجيا الجزئية أنها تنطوي على إمكانات للمستقبل.

٧٨- إلا أن استقصاءً أجري في عام ٢٠٠٠، يظهر أن ١٠ في المائة فقط من مشاريع البحث الجامعي لها صلات بالقطاع الخاص. وأظهر الاستقصاء أيضاً أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تتوخى البحث والتطوير في أنشطتها وأن قدراً ضئيلاً من البحث والتطوير يتم التعاقد عليه من الباطن، وأن البرامج الهادفة إلى تحديث القطاع الخاص تكاد لا تكون معروفة، وأنها رمزية أكثر مما هي ملموسة.

٧٩- وفي ضوء ما تقدم، يجدر بالسلطات أن تعتمد إلى تبسيط الحوافز الضريبية المتاحة واستخدامها في تحسين الروابط بين المؤسسات المنتسبة للشركات عبر الوطنية ومؤسسات البحث والتطوير المغربية، وإذكاء الوعي العام بهذه الحوافز وبرامج الدعم المتاحة. ينبغي أن يكون الهدف العام هو زيادة نصيب القطاع الخاص من الإنفاق على البحث والتطوير.

#### دور السلطات الإقليمية

٨٠- يمكن أن تؤدي السلطات الإقليمية دوراً في تعزيز نظام الابتكار الوطني، كما يُستدل من تجربة كل من سانتا كاتارينا (البرازيل)، وبلنسية (إسبانيا)، وإيميلي - روماغنا (إيطاليا). ففي هذه الأمثلة، أنشأت غرف التجارة المحلية مراكز للبحث والتطوير تهدف إلى مساعدة التكتلات الصناعية المحلية وإدامتها. أما في المغرب فيمكن أن تضطلع بهذا الدور المراكز الجهوية للاستثمار بالتنسيق مع غرف التجارة المحلية.

#### الاستنتاجات

٨١- يبدو أن المغرب مصمم على المضي قدماً في سياسة الاستثمار والابتكار. ويتمتع هذا البلد بعمالة مؤهلة وبكثافة عالية نسبياً من الإنفاق على البحث والتدريب وهناك عدد من الشركات عبر الوطنية التي قررت أن تتخذ من المغرب موقعاً لممارسة أنشطتها في مجال البحث والتدريب. غير أن نصيب القطاع الخاص من الإنفاق على

البحث والتطوير لا يزال متدنياً، ويغلب على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تكون منقطعة عن نظام الابتكار الوطني، كما أن النظام التعليمي والجامعي غير موجه نحو الابتكار، ولا يكاد يوجد تشجيع على استخدام موارد البحث والتطوير المغربية.

٨٢- وتركز توصيات هذا الفصل على كيفية إحداث تضافر بين نظام الابتكار الوطني والاستثمار الأجنبي المباشر. وبغية اجتذاب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يحفز على التطوير التكنولوجي يوصى بما يلي: إنشاء وحدة للابتكار داخل وكالة تشجيع الاستثمار الجديدة؛ وإنشاء فريق عامل تحت إشراف مكتب الوزير الأول لضمان تنسيق التدابير الحكومية الرامية إلى تشجيع الابتكار وتماسكها وتجاوبها مع احتياجات السوق إذا كان المطلوب هو اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع البحث والتطوير؛ وتعديل الحوافز الضريبية الخاصة بالبحث والتطوير.

٨٣- وإذا أُريد أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير في التطوير التكنولوجي، يوصى بأن تواصل الحكومة التشجيع على زيادة التعاون بين الجامعات والشركات عبر الوطنية في وضع المقررات الدراسية من أجل تحسين ملائمة دورات الهندسة والأعمال التجارية، على غرار ما جرى مع القطاع الخاص المحلي؛ وإقامة مراكز تدريب ممولة تمويلًا مشتركاً بحيث توفر الحكومة المرافق وتوفر الشركات عبر الوطنية المدربين وفرص الخبرة المهنية.

٨٤- وسوف تستفيد جميع هذه التوصيات من تعزيز التنسيق بين الوزارات.

### خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٨٥- أسهم إصدار ميثاق الاستثمار وإجراء عدد من الإصلاحات في التسعينات من القرن الماضي واعتماد برنامج الخصخصة في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى المغرب. واقترنت بذلك عوامل أخرى زادت من جاذبية البلد للمستثمرين منها القرب من أوروبا، وتدني تكلفة وحدة اليد العاملة، والجهود المبذولة لتحسين مناخ الأعمال التجارية وفتح الاقتصاد. ولكن على الرغم من أداء المغرب الجيد نسبياً في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه لم يتبع حتى الآن استراتيجية متسقة في تشجيع واستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، ولم يبذل الجهود اللازمة لتحسين صورة مناخ الاستثمار لدى المستثمرين، ولم يشجع على توثيق الروابط بين المؤسسات المنتسبة للشركات الأجنبية والاقتصاد المحلي.

٨٦- ولذلك ينبغي للسلطات أن تتصدى للتحديات الأربعة التالية:

١- تنقيح الإطار الناظم للاستثمار الأجنبي المباشر:

(أ) إصدار مدونة استثمار موحدة؛

(ب) إصدار مدونة ضريبية تشمل جميع الأنظمة والحوافز الضريبية؛

(ج) إصدار مدونة تحكيم؛

(د) الاضطلاع بإصلاحات في مجال الأراضي والمنازعات الصناعية والتعجيل في تنفيذ القوانين؛

٢- تعزيز الإطار المؤسسي:

(أ) إنشاء وكالة جديدة لتشجيع الاستثمار تُعنى بمواءمة تشجيع الاستثمار، ومتابعة الاتصالات بالمستثمرين، والتنسيق الوثيق مع المراكز الجهوية للاستثمار، وحفز الاستثمار الأجنبي المباشر القائم على الابتكار؛

(ب) إصلاح المؤسسات القضائية؛

(ج) تعزيز السلطة المعنية بالمنافسة؛

٣- وضع استراتيجية استباقية في مجال الاستثمار من أجل زيادة التدفقات الواردة وتشجيع إعادة الاستثمار؛

٤- تعزيز نظام الابتكار الوطني في المغرب:

(أ) إنشاء وحدة للابتكار في الوكالة المُقبلة لتشجيع الاستثمار؛

(ب) إنشاء لجنة لضمان اتساق السياسات؛

(ج) تعزيز الحوافز الضريبية المتصلة بالبحث والتطوير؛

(د) إنشاء مراكز تدريب مشتركة بين الشركات عبر الوطنية والحكومة.

-----